أ.د. بن عزوز بن صابر

مبادئ عامة
في شرح قانون العمل الجزائري

دراسة مقارنة مدعمة بقرارات المحكمة العليا

النشر الجامعي الجديد

الفهرس

مقدمة 5

الفصل التمهيدي : لمحة تاريخية عن تطور قانون العمل 11

المبحث الأول : تطور القانون الاجتماعي في فرنسا 12

المبحث الثاني : التطور التاريخي لقانون العمل في الجزائر 19

الباب الأول : ماهية قانون العمل وتحديد مجال تطبيق 33

الفصل الأول : ماهية قانون العمل 33

المبحث الأول : التعريف بقانون العمل وبيان خصائصه 33

المطلب الأول : أهم التسميات والتعريفات التي وردت بشأن قانون العمل 34

الفرع الاول: أهم التسميات التي أطلقت على قانون العمل 34

الفرع الثاني : التعريفات التي وردت بشأن قانون العمل 36

المطلب الثاني : خصائص قانون العمل 38

الفرع الأول : قانون العمل حديث النشأة وسريع التطور للتكيف مع الواقع الاقتصادي .. 38

أولا : خاصية حداثة قانون العمل من حيث النشأة 39

ثانيا : قانون العمل سريع التطور للتكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي 39

الفرع الثاني : امتياز قانون العمل بطابعه التقدمي وقواعده الآمرة 40

أولا : الميزة التقدمية لقانون العمل 41

ثانيا : الصيغة الآمرة لقواعد قانون العمل 45

الفرع الثالث : خاصية انتقال علاقة العمل من النظام اللائحي إلى النظام التعاقدي 49

المبحث الثاني : طبيعة قواعد قانون العمل وعلاقته بفروع القوانين الأخرى 51
المطلب الأول : طبيعة قواعد قانون العمل 52
الفرع : موقف فقهاء القانون العام والخاص 52
الفرع الثاني: موقف الاتجاه المختلط في تحديد طبيعة قانون العمل 53
المطلب الثاني : علاقة قانون العمل بفروع القوانين الأخرى 54
الفرع الأول : علاقة قانون العمل ببعض فروع القانون الخاص 54
أولا: علاقة قانون العمل بالقانون المدني 55
ثانيا: علاقة قانون العمل بالقانون التجاري 56
ثالثا : علاقة قانون العمل بقانون الإجراءات المدنية 58
الفرع الثاني : علاقة قانون العمل ببعض فروع القانون العام 62
أولا : علاقة قانون العمل بالقانون الدولي العام 62
ثانيا : علاقة قانون العمل بالقانون الدستوري 63
ثالثا : علاقة قانون العمل بالقانون الجزائي 64
رابعا: علاقة قانون العمل بقانون الوظيفة العمومية 67
الفصل الثاني : مجال تطبيق قانون العمل 71
المبحث الأول : مجال تطبيق قانون العمل من حيث المكان 71
المطلب الأول : تطبيق مبدأ إقليمية القوانين 71
الفرع الاول : مفهوم مبدأ إقليمية القوانين 71
الفرع الثاني : التطبيق العملي لمبدأ إقليمية القوانين 72
المطلب الثاني : خضوع العقود الدولية لقانون الإرادة 74
الفرع الاول : مفهوم خضوع مبدأ العقود الدولية لقانون الإرادة 74
الفرع الثاني : التطبيق العملي لخضوع مبدأ العقود الدولية لقانون الإرادة 75
المبحث الثاني : مجال تطبيق قانون العمل من حيث الأشخاص 76
المطلب الأول : الأشخاص المعنيون بمجال تطبيق قانون العمل 77
الفرع الأول: مفهوم العمال الأجراء 77

الفرع الثاني: مفهوم المستخدم أو الهيئة المستخدمة 81
المطلب الثاني : الأشخاص المستثنون من مجال تطبيق قانون العمل 86
الفرع الاول: الأشخاص المستثنون بصفة مطلقة من أحكام قانون العمل 86
أولا: أفراد الجيش الوطني الشعبي والقضاة 86
ثانيا : الموظفون والمتعاقدون مع الإدارة 88
الفرع الثالث: العمال الخاضعون لإزدواجية تشريعية 93
أولا : مسيرو المؤسسات 93
ثانيا : مستخدمو الملاحة البحرية 96
ثالثا: عمال المنازل 98
رابعا: الصحافيون 103
خامسا : الممثلون التجاريون 106
سادسا : مستخدمو البيوت 107
سابعا : رياضيو النخبة 109
الباب الثاني : ذاتية قانون العمل من حيث مصادره 125
الفصل الأول : المصادر الرسمية 126
المبحث الأول : المصادر الرسمية الخارجية أو الدولية 126
المطلب الأول: الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية 126
الفرع الأول : التعريف بمنظمة العمل الدولة 127
الفرع الثاني: الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية 130
المطلب الثاني : الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية 140
الفرع الأول: نشأة وأهداف منظمة العمل العربية 140
الفرع الثاني : أهم الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية 142
المبحث الثاني : المصادر الرسمية الداخلية 147
المطلب الاول : التشريع الأساسي أو الدستور 147
الفرع الأول: المبادئ الواردة في دستور 1963 ودستور 1976 148

الفرع الثاني : المبادئ الواردة في دستور 1996 المعدل والمتمم 149
المطلب الثاني: النصوص التشريعية والتنظيمية 153
الفرع الاول : النصوص التشريعية 153
الفرع الثاني : النصوص التنظيمية 158
الفصل الثاني: المصادر المهنية 165
المبحث الأول: الاتفاقيات الجماعية للعمل 165
المطلب الاول: ماهية الاتفاقيات الجماعية وتحديد طبيعتها القانونية 168
الفرع الأول : ماهية الاتفاقيات الجماعية 169
أولا : تعريف الاتفاقية الجماعية للعمل في الاتفاقيات الدولية 170
ثانيا : تعريف المفاوضة والاتفاقية لجماعية في التشريعات المقارنة 172
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للاتفاقيات الجماعية للعمل 176
أولا : الطبيعة القانونية للاتفاقيات الجماعية للعمل لدى فقهاء القانون الخاص 177
ثانيا : الطبيعة القانونية للاتفاقيات الجماعية للعمل لدى فقهاء القانون العام 181
ثالثا : موقف الفقه الحديث من الطبيعة القانونية للاتفاقية الجماعية 181
المطلب الثاني : الشروط الموضوعية والشكلية لإعداد الاتفاقيات الجماعية للعمل 184
الفرع الأول : الشروط الموضوعية لإعداد الاتفاقيات الجماعية 184
أولا : التفاوض الجماعي وأطرافه 185
1 : الأطراف الاصلية المخول لها إبرام الاتفاقيات الجماعية للعمل 185
1/1 : الشروط الواجب توافرها لاكتساب صفة الممثل النقابي 186
2/1: شروط تأسيس المنظمة النقابية 189
2 : الأطراف المنظمة للاتفاقيات الجماعية للعمل 194
ثانيا : إجراءات سير عملية التفاوض الجماعي..... 197
الفرع الثاني : الإجراءات الشكلية لإعداد الاتفاقيات الجماعية 199
أولا : كتابة الاتفاقية الجماعية للعمل 200
ثانيا : تسجيل الاتفاقية الجماعية للعمل 203

1 : تسجيل الاتفاقية الجماعية على ستوى مكتب مفتشية العمل المختص إقليميا 203
2: إيداع الاتفاقية الجماعية على ستوى كتابة ضبط المحكمة المختصة إقليميا 207
ثالثا : إشهار الاتفاقية الجماعية في وسط العمال 208
المبحث الثاني: النظام الداخلي للمؤسسة 212
المطلب الأول: ماهية النظام الداخلي وتحديد مضمونه 212
الفرع الأول : ماهية النظام الداخلي 213
أولا : مفهوم النظام الداخلي 213
ثانيا : الطبيعة القانونية للنظام الداخلي 217
الفرع الثاني : مضمون النظام الداخلي 220
أولا : القواعد المتعلقة بالتنظيم التقني للعمل 220
ثانيا: القواعد المتعلقة بالوقاية الصحية والأمن داخل أماكن العمل 223
ثالثا : القواعد المتعلقة بالمجال التأديبي 226
المطلب الثاني: إجراءات وضع النظام الداخلي..... 232
الفرع الاول: عرض المستخدم مشروع النظام الداخلي على لجنة المشاركة 233
الفرع الثاني: إيداع النظام الداخلي على مفتشية العمل وكتابة ضبط الحكمة المختصة إقليميا..... 235
أولا : إيداع النظام الداخلي على مفتشية العمل المختصة إقليميا 236
ثانيا : إيداع النظام الداخلي لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة إقليميا 239
الفرع الثالث: ضمان الإشهار الكافي للنظام الداخلي في وسط العمال 241
قائمة المراجع 245
الفهرس 269